0/ 1 المقـــدمة

obeikandl.com

1/1 تقديم:

مثلما كان العبور فى أكتوبر 1973 عملاً خالداً فى تاريخ مصر الحديث ، كان إقتحام مصر فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك مرحلة العبور الاقتصادى والخروج من عنق الزجاجة عملاً آخر لايقل عظمةً عن عبور قناه السويس ولايقل أثرا ! (2 : 1)

ومنذ بداية الثمانينات من القرن العشرين ومصر تقوم بإصلاحات سياسية واقتصادية عديده ، ومن أهم الإصلاحات الاقتصادية التى تقوم بها الدولة محاولتها الانتقال التدريجى لاقتصاد السوق بدلا من اقتصاد التخطيط المركزى . وعلى الرغم من كل هذه الإصلاحات السياسية والاقتصاديه فى جمهورية مصر العربية ، الا ان هذه الإصلاحات لم توجه بعد الى المجال الرياضى ، أو على الاقل لم تصل إليه بنفس السرعة التى وصلت بها القطاعات الاخرى ، مع أن المجال الرياضى أيسر المجالات تقبلا للاصلاحات الاقتصاديه بحكم طبيعته الاهلية لأغلب تنظيماته . وهذا قد ساهم فى عدم ازدهار الرياضة المصرية سواء على المستوى التنافسى أو على المستوى الترويحى أو على مستوى المنظمات الرياضية أو الخدمات المقدمه من قبلها لاعضائها وروادها ، وبالتالى لم تصل هذه الاصلاحات للاتحادات الرياضية موضوع البحث ، وهذا ما أثر على مستوى آداء هذه الاتحادات وانخفض مستوى الخدمات وجودتها المقدمه من قبلها لاعضائها وكذلك على ميزانياتها ، وهو ما أدى فى النهاية إلى التأثير على اقتصاديات هذه الاتحادت الرياضية (6 :3).

والاتحادات الرياضية هى أحدى الهيئات الاهلية العامله فى ميدان رعاية الشباب والرياضة ، حيث تتأثر هذه الاتحادات الرياضية بالنظم

الاقتصاديه المختلفة ، بالإضافة إلى أنها تتأثر بالنظام الاقتصادى الذى تنتهجه الدوله الموجود بها هذه الاتحادات بصرف النظر عن نوعيته ، سواء كان اقتصاد السوق أو اقتصاد التخطيط المركزى أو درجة مابينهما ، كما تتأثر هذه الاتحادات الرياضية أيضاً بتغير النظام الاقتصادى السائد أو تعديله ، شأنها فى ذلك شأن أى منظمه مدنية أخرى موجوده بالمجتمع . وقد يكون هذا التأثير إيجابياً فى حالة اتجاه الدوله نحو آليات اقتصاد السوق والذى يقوم على الاعتراف بأهمية المنظمات المدنية والاهلية الخاصة حتى لو كانت تهدف للربح المادى ، حيث تعمل هذه المنظمات فى حرية وبعيداً عن تدخل الدوله وتحكمها المركزى ، وهذا يؤدى الى تنشيطها وازدياد أهميتها داخل المجتمع ، وهذا مايسرى على الاتحادات الرياضية.

وقد يكون هذا التأثير سلبياً فى حالة اتجاه الدوله نحو آليات التخطيط المركزى ، والذى يفرض الكثير من القيود على كافة المنظمات المدنية والاهلية والخاصة حتى لو كانت لا تهدف للربح المادى ، حيث تخضع هذه المنظمات لسيطرة الدوله وتخطيطها المركزى وهو ما يؤدى لأضعافها وابتعادها عن تحقيق الأهداف التى أنشأت من أجلها ، وهذا ماقد ينطبق بالضرورة على الاتحادات الرياضية باعتبارها احدى المنظمات الاهلية.

ومن الاهمية ان تقوم الاتحادات الرياضية ببعض الإصلاحات الاقتصاديه عن طريق جدولة اقتصادياتها من حيث ترتيب أهدافها وتحديد حاجاتها الأكثر إلحاحاً ، وحسن توزيع مواردها المالية اللازمة لتحقيق أهدافها وإشباع حاجات أعضائها ، بالإضافة لتنشيط مصادر تمويلها المختلفه خاصة الذاتية منها بما يحقق لها الاكتفاء التمويلى ، وتبعد بها عن

الاعـتماد على الاعانات الحكومية ، ويجب على الدوله مساعدتها ودفعها لاتمـام هذه الاصلاحات بما يخفف مفهوم الاتحاد الرياضى كمنظمه مدنية مستقلة.

1 /2 مشكله البحث

تستمد الرياضـة قوانيـنها ونظرياتها من العلوم المختلفة التى ساعدت على ازدهارها ، ويعتبر علم الاقتصاد هو العمود الفقرى الذى تقوم عليه المؤسسات المختلفة.

ويكـاد يجمـع الكثيرون على ان عصرنا يحركه الاقتصاد ، وان المعيـار الاقتصـادى يأتى فى مقدمة المعايير التى يقاس فى ضوئها تقدم وتطور المجتمعات .(20 : 7)

وتـتكون المشكلة الاقتصادية من عنصرين اساسيين وهما طبيعة الحاجات الانسانية المتعددة والموارد الاقتصادية المحدوده ، ويمكن قياس درجه رفاهية المجتمع فى ضوء ما يتوفر عنده من إمكانيات ومدى توفيقة فى إشباع حاجاته المختلفة بواسطه تلك الامكانيات وبالتالى يتوقف مستوى الرفاهية فى أى مجتمع على ثلاثة عوامل رئيسية وهى:

- الامكانيات المتاحه بالمجتمع شاملة الموارد والسلع والخدمات.
- الاحتياجات المختلفة لهذا المجتمع.
- التوفيق بين الامكانيات والاحتياجات لتحقيق أقصى اشباع ممكن. (68 : 1)

والاتحـادات الرياضـية ذات مشكلات اقتصادية واضحه ، حيث الامكانيات المحدوده والحاجات الكثيرة المختلفة التى تفوق تلك الامكانيات، لذلـك فالاتحادات الرياضية تحتاج فى ادارتها لاقتصاديات واضحه محدده مَثَلِيْ فى ذلك مَثَل أى منظمه اخرى سواء كانت مدنية او حكومية ، حيث

لكل اتحاد أهدافهاً يريد تحقيقها ولأعضائه أيضا حاجات ورغبات يريدون إشباعها من خلال الإنضمام لعضويته وللدوله حاجات وأهداف تريد تحقيقها من خلال موافقتها على تكوينه عن طريق إصدار القوانين واللوائح الخاصة به.

كما تقوم الاتحادات الرياضية بأدوار متعددة ومتباينه داخل المجتمع ، وهذه الأدوار تلقى عليها أعباء كثيرة تصعب من إمكانيه تحقيق أهدافها المنشوده ، كما تقلل من فرصة إشباع حاجات ورغبات أعضائها وكذلك تبعد عن الأهداف التى تريد الدوله تحقيقها ، وهذا مايتعارض مع الفلسفة التى وجد من أجلها الاتحاد الرياضى كتنظيم مدنى داخل المجتمع، وفى نفس الوقت فإن الدولة لاتعامل الاتحاد الرياضى على أنه منظمه حكومية تكون هى مسئوله عنه بحكم طبيعة الاتحاد الأهلية ، ولذلك فإن القوانين واللوائح التى تصدرها الدولة يتضح فيها المزج بين الطبيعة الأهلية للاتحاد الرياضى وبين السيطره والتحكم المركزى على هذا الاتحاد الرياضى.

ومن خلال ماسبق نجد أن الاتحادات الرياضية تعمل فى ظل تنظيم متداخل السلطات وغير محدد القيادة ، سواء كانت هذه القيادة للدوله أو من ينوب عنها ويمثلها فى ذلك المجلس القومى للشباب والرياضة أو كانت للجمعيات العمومية أو لمن ينوب عنها مثل مجلس الإدارة المنتخب بأكمله من قبلها وحدها دون غيرها.

ومن هذا يتضح تعدد أهداف الاتحادات الرياضية التى يجب تحقيقها فى ظل مصادر تمويله الضئيلة من ناحية ، وفى ظل إزدواجيه القيادة بداخلة من ناحية أخرى ، الأمر الذى يؤثر على اقتصاديات تلك الاتحادات الرياضية.

ومـــن خلال ذلك كله يحاول الباحث دراسة اقتصاديات الاتحادات الرياضـــية فى جمهوريـــة مصر العربية ، وذلك من خلال التعرف على تـــنظيم هذه الاتحادات (قوانينها – لوائحها) التى تصدرها الدوله بشأن تلك الاتحـــادات الرياضـــية والتى تتضح فى كيفية تحقيق الحاجات والرغبات المتعدده فى ظل الموارد المحدوده.

1 /3 أهمية البحث

تتضح أهمية البحث فى جانبين أساسيين هما :

1 /3 /1 الجانب النظرى :

تعتـــبر الدراسات التحليلية من الدراسات الهامة التى نستطيع من خلالها الحكم على الاشياء حتى يمكن تقويمها بعد ذلك بطريقة صحيحه ، ونظراً لقلة الدراسات التى تناولت النواحى الاقتصاديه للاتحادات الرياضية ، فـــإن هـــذه الدراسة تعتبر من الدراسات الجديده فى هذا الاتجاه ، وتأتى هـــذه الدراســـة استكمالاً لدراسة عمرو أحمد الجمال عام (1999) بعنوان "الـــتمويل وعلاقته باتخاذ القرار فى بعض الاتحادات الرياضية بجمهورية مصـــر العربيه"وأيضا استكمالا لدراسة المجلس الاعلى للشباب والرياضة والتى قام بها كلا من كمال الدين عبد الرحمن درويش ، محمد الحماحمى عـــام (1992) بعـــنوان "الاتحادات المصرية الاولمبية (1907–1980) " وأيضا استكمالا لدراسة أشرف عبد المعز عبد الرحيم عام(1990) بعنوان "دراسة تقويمية للاتحادات الاولمبية المصرية من عام (1980) حتى عام (1988) " ومـــنذ ذلـــك الحيـــن وفى حـــدود علم الباحث لم يتناول أحد الاتحادات الرياضية المصرية بالدراسة والتحليل ولهذا كان من الضرورى تحليل اقتصاديات الاتحادات الرياضية ومحاولة التعرف على مدى تحقيقها لاهدافها وذلك حتى يمكن اضافة المزيد من الدراسات التى قد تزيح الستار عن بعض الجوانب الخاصة بالاتحادات الرياضية . (49) (55) (5)

obeikandl.com

1 /3/ 2 الجانب التطبيقى:

تقديـــم المساعدات للاتحادات الرياضية فى محاوله لتفادى المعوقات التى تمنع هذه الاتحادات من تحقيق أهدافها وبرامجها.

1 /4 أهداف البحث:

1 / 4 / 1 تحليل القوانين ولوائح احكام النظام الاساسى التى صدرت بشأن الاتحادات الرياضية الاولمبية المصرية وهذه القوانين هى .

- القانون رقم 197 لسنة 1956 بشأن إنشاء مجلس أعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية .
- القـــانون رقـــم 497 لسنة 1979 بشأن أنشاء المجلس الأعلى للشباب والرياضة .
- القانون رقم 384 لسنة 1965 بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .
- القانون رقم 26 لسنة 1965 بشأن الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاية الشباب .
- القانون رقم 41 لسنة 1972 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 26 لسنة 1965 .
- القـــانون رقم 77 لسنة 1975 والمعدل بالقانون رقم 51 لسنة 1978 بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة .
- لائحة أحكام النظام الأساسى الصادرة بالقرار رقم 408 لسنة 1996 .

1 / 4 / 2 اقـــتراح التوصـــيات لاهـــم المعوقات الاقتصاديه التى تواجه الاتحادات الرياضية الاولمبية المصرية للعمل على زيادة مواردها المالية .

1 / 4 / 3 مشـــروع مقـــترح للنهوض بالاتحادات الرياضية الاولمبية المصرية.

1 /5 المصطلحات المستخدمة :

-الادارة :

إن الادارة تشمل جميع الواجبات والوظائف التى تختص او تتعلق بإنشـــاء المشروع ، من حيث تمويله ، ووضع سياسته الرئيسية ، وتوفير

مايلزمه من معدات ، واعداد التكوين او الاطار التنظيمى الذى يعمل فيه ، وكذلك اختيار الرؤساء والافراد الرئيسيين . (71 : 46)

- **القوانين:**

هى مجموعه من الاحكام الخاصة بتنظيم نشاطاً (اتجاه – مهن – هيئه – جمعية – اندية رياضية) معيناً ، ويحتوى على عدد من المواد تغطى كافة اوجه هذا النشاط ، ويصدر من المجلس التشريعى المختص (مجلس الشعب اومايعادله فى المسمى) ولايمكن الغاءه اوتعديله سواء بالحذف او بالاضافة إلا من نفس المصدر التشريعى او من يقوم محله ، وتقوم الجهة الادارية المختصة بتنفيذ هذه الاحكام بوضع اللائحة التنفيذية لهذا القانون او بوضع لائحة أحكام النظام الاساسى اذا كانت خاصة بهيئة (هيئات) معينة. (6 : 12)

- **التمويل :**

عملية شبة تلقائية تقوم بها المنشآت والافراد للحصول على المال ، وتوفير الميزانيات اللازمه لتحقيق الأهداف. (49 : 4)

- **تمويل الاتحادات الرياضية:**

هو مجموع الموارد المالية والعينية التى يحصل عليها الاتحاد الرياضى سواء كانت الايرادات ذاتية او تبرعات اهلية اواعانات حكومية.

- **الاقتصاد:**

هو العلم الذى يبحث فى مكونات الانظمه الاقتصاديه المختلفة وكيف تشبع هذه الانظمه الرغبات المتعدده لافراد المجتمع. (60 : 2)

- **تعريف أخر :**

هو علم دراسة السلوك الانسانى الخاص بتوزيع موارده المحدده ذات الاستخدامات البديلة على حاجاته المتنوعه والمتجدده والمتزايده لتحقيق أكبر أشباع ممكن للحاجات. (62 :32)

- **النظام الاقتصادى.**

هو مجموعة المبادىء التى تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع ، والتى تحكم سلوكهم فى ممارسة النشاط الاقتصادى والتى تحدد

فى الاطـــار القانونى والاجتماعى الذى يتم فى ظله انتاج السلع والخدمات وتوزيعها. (47 : 74) .

- **إقتصاديات الاتحاد الرياضى:**

هى طـــريقة توزيـــع مـــوارد وإمكانات الاتحاد الرياضى لتحقيق أقصـــى اشباع ممكن لحاجات ورغبات اعضائة بما يحقق أهداف تكوينه وانشائه واهداف اعضائه من الاشتراك فيه .

- **الميزانيات :**

هى تـــرجمة الخطط الى صوره رقمية قد تكون كمية او نقدية او الاثنين معاً. (25 : 147)

- **التسويق :**

يشـــتمل عـــلى انشطه المنشآت والافراد التى تسهل وتحقق اشباع علاقات التبادل فى ظل بيئة ديناميكيه من خلال تقديم ، وتوزيع ، وترويج، وتسعير السلع والخدمات والافكار. (88 : 4)

- **الاهداف :**

هى النتائج المطلوب تحقيقها بالجهد الجماعى. (48 : 159)

- **الاتحاد الرياضى:**

هيئة أهلية ذات نفع عام ، لها شخصيتها الاعتبارية ، مسئولة عن ادارة لعـــبة معينة ، من جميع النواحى الفنية والادارية والمالية ، والعمل على نشرها ، ورفع مستواها الفنى. (14)